# مجتمع

## الجزائر: حملة التحصين الكبرى ضد كوفيد-19

ابتداءً من يوم السبت المقبل، في الرابع من سبتمبر/ أيلول الجاري، سوف تنطلق في الجزائر الحملة الوطنية الكبرى للتحصين ضدّ كوفيد-19، بحسب ما أعلن وزير الصحة عبد الرحمان بن بوزيد. ومن المتوقع أن تمتدّ هذه الحملة حتى نهاية العام الجاري، وسوف تُخصَّص لهذا الغرض حافلات مزوّدة بأطقم طبية ومجهّزة بكل الوسائل اللازمة للتوجّه إلى كلّ القرى والأحياء بهدف ضمان تحصين الجميع. يُذكر أنّ يوم 11 سبتمبر سوف يكون «أكبر يوم للتحصين»، فتُضاعَف في خلاله الجهود والإمكانيات. (وكالة الأنباء الجزائرية)

## بنما: تشريع القنّب الهندي لأغراض طبية

أصبحت بنما الدولة الأولى في أميركا الوسطى التي تُقدِم على تشريع استخدام القنّب الهندي لأغراض طبّية، بعدما وافق البرلمان على مشروع قانون في هذا الإطار. وسوف يُخصَّص استخدام القنّب الهندي «لأغراض علاجية وطبّية وبيطرية وعلمية وبحثية في الأراضي البنمية برمّتها» وفق ما جاء في نصّ القانون. ويسعى مؤيّدو هذا القانون إلى تحسين حياة المرضى المصابين بالغلوكوما والصرع والتهاب المفاصل وداء الشقيقة وغيرها، فضلاً عن السرطان. أمّا عمليات الزراعة والاستخدام والتسويق فسوف تخضع لرقابة الدولة. (فرانس برس)

# تداعيات كارثية في اليمن

يبدو أنّ ثمّة احتمالاً للجوء عدد من وكالات الأمم المتحدة إلى تخفيف برامج عملها في اليمن، من بينها ما يتعلق بالمياه والصحة وغيرهما، بسبب نقص في التمويل. هذا ما حذّر منه منسق الأمم المتحدة المقيم ومنسق الشؤون الإنسانية (أوتشا) لليمن ديفيد غريسلي، مؤكداً أنّ من شأن ذلك أن يكون «كارثياً على ملايين الأشخاص».

وما زالت القطاعات الحيوية تعاني من نقص حاد في التمويل، إذ لم تتلقّ مجموعة قطاع الصحة حتى الآن إلا نحو 11 في المائة من التمويل الذي تحتاج إليه هذا العام، فيما تلقّت مجموعة قطاع المياه والصرف الصحي والنظافة ثمانية في المائة فقط من التمويل المطلوب. وقد دعا مكتب منسق الشؤون الإنسانية المانحين إلى تقديم التمويل الكافي والمتوازن لكل القطاعات بهدف تمكين الوكالات المعنيّة من تجنّب أوضاع أسوأ، في وقت يحتاج 20,7 مليون شخص إلى شكل من أشكال المساعدة الإنسانية والحماية في اليمن.

وتوفّر المرافق الصحية ومحطات المياه خدمات منقذة للأرواح لملايين الأشخاص. وأشار غريسلي في هذا الإطار، إلى أنّه «من الأهمية بمكان أن تتلقّى الفئات الضعيفة المساعدات المنقذة للأرواح، لا سيّما الأشخاص الذين يعيشون في المناطق النائية والمناطق المحرومة من الخدمات».

وقد خصّص صندوق التمويل الإنساني في مكتب «أوتشا» 50 مليون دولار أميركي لتمكين شركاء الإغاثة من الاستجابة للاحتياجات، وتحسين الظروف المعيشية، وتقديم المساعدة والحماية للأشخاص ذوي الإعاقة والفئات الضعيفة، مثل المهمّشين والأسر التي تعيلها نساء والأطفال المعرّضين للمخاطر وغيرهم.

(العربي الجديد)

(أحمد الباشا/ فرانس برس)

# تونس: سباحة في أماكن خطرة

تونس ـ **بسمة بركات**

يجلب بحر الصيف الممتع مآسي لعائلات كثيرة في تونس سنوياً. في لحظات قد ينقلب الهدوء على الشاطئ الأزرق إلى هيجان، ويتحول الاستجمام إلى كابوس عبر حادث غرق يغيّر حياة أسرة بكاملها.

في 3 أغسطس/ آب الجاري، توفي أب لثلاث فتيات غرقاً عند شاطئ رأس أنجلة بمحافظة بنزرت (شمال)، بعدما تدخل لإنقاذ بناته الثلاث من المصير المشؤوم، من دون أن ينجح بالكامل، إذ توفيت إحداهن بعد نقلها إلى المستشفى. وبعد ثلاثة أيام، قضى شقيقان في العقد الرابع من العمر لدى ممارستهما السباحة برفقة شقيق ثالث لهما عند شاطئ دار الجنة بالمحافظة ذاتها، إذ تدخلا لمحاولة إنقاذ أطفالهما من تيارات مائية قوية سحبتهم عن الشاطئ، لكنهما وقعا في فخ هذه التيارات، في حين تدخل مصطافون وبحارة ماهرون كانوا في المكان لانتشال الأطفال من الماء. كذلك، توفي ثلاثة أطفال من عائلة واحدة، هما شقيقان وابن عمهما، بعدما غرقوا عند شاطئ الرمال بمنطقة منزل جميل بمحافظة بنزرت أيضاً، علماً أن الأطفال الثلاثة، وأعمارهم 16 عاماً و11 عاماً و6 أعوام، قدموا للسباحة برفقة عمهم، قبل أن يجرفهم تيار قوي هزمهم في نهاية المطاف.

يكشف الناطق الرسمي باسم جهاز الدفاع المدني معز تريعة لـ«العربي الجديد» عن تسجيل 320 حادث غرق عند شواطئ تونس خلال الفترة من الأول من يوليو/ تموز الماضي إلى 12 أغسطس/ آب الجاري، ووفاة 63 شخصاً غرقاً وإصابة 306، علماً أن الفترة ذاتها من العام الماضي شهدت 376 حادثاً تسببت في 45 وفاة و337 مصاباً. ويؤكد أن «أسباب حوادث الغرق كثيرة، وأهمها السباحة عند شواطئ لا تخضع للمراقبة، وأماكن تمنع فيها السباحة لكن مصطافين يختارونها بسبب الترويج لها على مواقع الإنترنت، التي تلعب دوراً في التعريف بها رغم خطورتها أحياناً، في ظل عدم إقبال الناس عليها في السابق.

وبمجرد تنزيل صور هذه الأماكن على موقع فيسبوك على سبيل المثال، تقصد عائلات هذه الشواطئ التي تتمتع بمشاهد خلابة تمزج بين الجبل والبحر أو تقع قرب الغابات، علماً أن غالبيتها توجد في بنزرت».

يضيف: «بالطبع، يعرف هذه الشواطئ سكان بنزرت الذين يستطيعون التمييز بين مناطقها الخطرة، والتي يتجنبها السباحون الأكثر مهارة، في حين يقصدها في ظاهرة لافتة جداً مصطافون عاديون وعائلات تجهل المنطقة ولا تعرف كيفية السباحة في الأعماق». ويتحدث تريعة أيضاً عن تسجيل حوادث غرق نتجت عن القفز من صخور عالية، والتعرض لتيارات «الجوابي» التي تترافق مع تيارات قوية جداً. ويوضح أن الوفيات من مختلف الفئات العمرية، وتشمل أطفالاً وشباناً وأشخاصاً أكبر سناً، مشدداً على ضرورة الاهتمام بالأطفال ومتابعتهم، لأن البعض يتركهم من دون مراقبة. ويشير تريعة إلى وجود 202 نقطة مراقبة للدفاع المدني على الشواطئ، يجب حصر السباحة فيها.

من جهته، يرى رئيس جمعية التطوع في خدمة الدفاع المدني المتخصص في مجال الإسعافات الأولية نور الدين الهمامي أن «أخطاء تقود إلى الغرق، بينها المجازفة في السباحة بعيداً جداً من الشاطئ، خصوصاً أن القاعدة تمنع تجاوز مسافة مائة متر من الشاطئ لأن خطر الغرق يزداد مع التوغل في البحر.

وبين الأخطاء أيضاً، السباحة بعد تناول الطعام مباشرة، والتسرع في محاولة الإنقاذ من دون إدراك المخاطر وتشغيل العقل في اتخاذ قرارات النجدة المناسبة، مثل استعمال حبل أو عوامة أو طوق نجاة بدلاً من القفز في الماء، علماً أن العاطفة تقود تصرفات أفراد العائلات الذين يندفعون بلا وعي وبلا تقدير للمخاطر لإنقاذ أقربائهم، فيواجهون الخطر ذاته ويقعون في نفس المطب». ويوضح الهمامي أن شباناً كُثراً يصرّون على السباحة في «النقاط السوداء» والأماكن الصخرية، فيتعرضون لحوادث تنتج عن مجازفتهم وتجاهلهم الإشارات التي تمنع السباحة في أماكن الخطر.

يتابع: «ثقافة السلامة شبه غائبة لدى العائلات، ما يجعلهم يقعون ضحية أخطاء قاتلة تؤدي إلى غرقهم، علماً أن عاملي الوقت في الإنقاذ وتوفير الإسعافات الأولية ضروريان، فبعض الخطوات قد تنقذ شخصاً من الموت. وقد غرق رضيع على حافة شاطئ بعدما قلبه الموج وغمرته المياه، من دون أن تدرك عائلته كيفية التصرف حتى وصول سيارة الإسعاف، وذلك بعد فوات الأوان».

### «قشّة» الغريق

يؤدّي بقاء شخص لثلاث دقائق تحت الماء إلى موته، في حال عدم إنقاذه أو إسعافه لمنع تسرّب الماء إلى رئتيه. وجهل السباحة والإنقاذ يعني خسارة أرواح، وكذلك التصرّف بهلع وارتباك في وقت يتعلق مصير الغريق بقشّة. وتُوفّر مواقع الإنترنت مراجع ونصائح يمكن الأخذ بها لتفادي حوادث والتصرّف معها.

تحقيق

رغم الإصرار على نشر معاني التسامح، باتت العنصرية أكثر تغلغلاً في حياة الأوروبيين، وتطرح تهديدات لمجتمعاتهم قد تبلغ ذروتها خلال الأعوام القليلة المقبلة، في وقت لا يعلم أحد نتائجها المستقبلية.

# عنصرية في ألمانيا

## حوادث وانتهاكات يومية في ميادين العمل

برلين ـ **شادي عاكوم**

بتعمّق الجدل حول العنصرية في ألمانيا مع تعرّض أفراد من غير العرق الأبيض لمضايقات واضحة وتمييز في حوادث تقع في الحياة اليومية وميادين العمل، وتشمل أيضاً حالات التقدم لشغل وظائف أو الشكاوى التي تتعامل معها الشرطة، ما استدعى رفع الضحايا الصوت ضد التصرفات غير الأخلاقية والسلوك غير الإنساني ضدهم، مع مطالبتهم باعتماد الشرطة آليات مستقلة في التحقيقات، وإلزام أجهزة الأمن بالخضوع لتدريبات خاصة بمكافحة العنصرية، بعدما أكدت إحصاءات تزايد الأشخاص الذين يتبنون أفكاراً عنصرية واضحة ويظهرون كراهية علنية للأجانب، خصوصاً في شرق البلاد.

### «أسبق رعاة الإبل»

في آخر الحوادث العنصرية البارزة، أوقف الاتحاد الألماني للدراجات الهوائية مديره الرياضي، باتريك موستر، لاستخدامه ألفاظاً عنصرية خلال تعليقه على منافسات اللعبة خلال دورة الألعاب الأولمبية الأخيرة في طوكيو، إذ قال خلال محاولته تشجيع مواطنه الدراج نيكياس ارنت، في أثناء استراحة شرب الماء، على ملاحقة منافسه الجزائري عز الدين لعقاب: «أسبق رعاة الإبل. تجاوزهم». واعتذر موستر لاحقاً عن العبارات العنصرية، واعترف بأنه ارتكب «خطأ فادحاً وبأن الكلمات خذلته وأساء اختياره». لكن الاتحاد الألماني للرياضات الأولمبية استغنى عن خدماته «لأنه انتهك القيم الأولمبية، فيما يساند الاتحاد التسامح واللعب النظيف». وفي السياق، نشرت وسائل إعلام تقارير عن حالات أخرى مرتبطة بالعنصرية، بينها تعرض لاعبي كرة قدم ذوي أصول أفريقية في الدوري (البوندسليغا) لكلام سيئ وناب وعنصري من الجمهور، بسبب لون بشرتهم، وبينهم لاعب فريق بروسيا دورتموند الكاميروني يوسوفا موكوكو. وتقول أوساط متابعة للشأن الرياضي في ألمانيا إن «هناك صعوبة في الاعتماد على حكام من أصول مهاجرة لإدارة مباريات كرة القدم، خصوصاً من أصحاب البشرة السمراء خشية تعرضهم لإهانات من الجمهور، ما قد يؤدي إلى تعليق مباريات أو إيقافها نهائياً، وينسف بالتالي جداول المنافسات، ويكبد الأجهزة والمؤسسات المعنية الكثير من التعب والتحقيقات والتكاليف المادية».

### ضد القيّم الألمانية

على صعيد آخر، يبدي أجانب مقيمون، وخصوصاً لاجئين، استياءهم من الذرائع غير المنطقية التي يعطيها مالكو العقارات لرفضهم تأجير شقق لهم، وبينها أن عدد أفراد العائلة كبير، فيما لا يتردد بعض المالكين في التعبير عن عدم رغبتهم في تأجير الأجانب، ما ينمّ عن كراهية كبيرة أو أسس عريقة أو ثقافية. وكشفت صحيفة «تاغس شبيغل» أخيراً أن شرطة العاصمة برلين تحقق في وجود تصريحات عنصرية وتحريض على الكراهية في صفوفها، بعد إبلاغ أفراد في صفوفها عن استخدام زميلين لهم برتبة ضابط، خلال تنفيذ دورية، عبارات تضمنت أنماط تعبير عنصرية وأخرى مناهضة للدستور. وتنطلق هذه التحقيقات من حقيقة تعارض العبارات بالكامل مع قيم التسامح الألمانية، ومهمات ضباط الشرطة وواجباتهم. وكشف موقع «روندفونك برلين براندنبورغ» أخيراً أن شركة للتدريب المهني في مجال الهندسة المدنية رفضت شاباً بسبب انتمائه الديني، وردّت عليه بأن التعاون مع مسلم ملتزم أمر غير مرغوب فيه، ما يؤكد الاستناد إلى أسس عنصرية، رغم أن الشركة أشارت لاحقاً الى أن قدرات متقدم آخر تلائم أكثر طبيعة العمل. وأورد الموقع أن «المدير التنفيذي للشركة نفى انتهاكه القانون العام للمساواة في المعاملة، وعلاقة ديانة المرشح بالقرار المتّخذ»، فيما علّقت شرطة برانديدبورغ أن «الشخص المعني يستطيع الإبلاغ عن الإهانة والرفض الذي تلقاه بسبب ديانته»، علماً أن القانون العام للمساواة في المعاملة دخل قيد التنفيذ بدءاً من أغسطس/ آب 2006، وهدفه حماية الموظفين من التمييز أو حرمانهم حق الإفادة من فرصة عمل، وتطبق أحكامه بالكامل بمجرد نشر الإعلان عن الوظيفة، مع التركيز على منع التمييز على أساس الأصل والعرق والجنس والمعتقد والإعاقة والسن والتوجه الجنسي. وقد أنشئت في الولايات مكاتب حكومية تحمل اسم مكاتب تكافؤ الفرص لمناهضة التمييز.

### حلّ الكاميرات

إلى ذلك، نقلت شبكة «إيه آر دي» الإخبارية عن دراسة أجراها الباحث في علم الجريمة بجامعة بوخوم، توبياس زينغلنشتاين، أن «مقاطع أجريت مع حوالى 3400 شخص عبر الإنترنت و17 خبيراً بمكافحة حالات العنف غير القانوني في مراكز الشرطة، أظهرت أن الأشخاص غير البيض، أي من أصول مهاجرة، تعرضوا لتمييز متكرر من أشخاص من العرق الأبيض». وأفادت الدراسة بأن «المحامي بلييز المرابت لاحظ خلال ممارسته عمله مع موكليه الذين اعتقلتهم الشرطة وجود تمييز وقلة احترام وفقدان غير مبرر لضوابط التصرف اللائق معهم، علماً أن الضباط يصرّون على اعتبار سلوكهم غير تمييزي». وكشفت دراسة أخرى أن «الأشخاص الملونين حسّاسون للغاية. في حال حدوث نزاع يصبح موقفهم صعباً عادة». واعتبر المرابت أن «حل هذه المشكلة يتمثل بإلزام الضباط وضع كاميرا الجسد على بزاتهم من أجل تسجيل الوقائع، وأن يلتزم الموظفون المدنيون حمل أرقام الخدمة علناً، لأن العديد من حالات عنف الشرطة المرتكبة بدوافع عنصرية لا تجري متابعتها، علماً أن نسبة 2 في المائة فقط من القضايا الجنائية ضد تهم العنف المرتبطة بالشرطة تسفر عن مذكرة جنائية أو محاضر اتهام، وهذه نسبة صادمة جداً. من هنا ضرورة اعتماد وسائل أفضل لإثبات الوقائع، وأفضلها الكاميرا المثبتة في البزات». من جهتها، أشارت الباحثة في علم الاجتماع، والمحاضرة في أكاديمية الشرطة التابعة لولاية سكسونيا السفلى، استريد باكوبسن، أنه «يجب فعل الكثير. والمشكلة الهيكلية لا تعني أن الشرطة تتعمد التصرف بطريقة تمييزية».

### مقترحات حكومية غامضة

وبعدما بات التمييز العنصري واقعاً يومياً، أشارت منظمة العفو الدولية في ألمانيا إلى أن حزمة الإجراءات التي قررت الحكومة الاتحادية تنفيذها نهاية عام 2020 «تحمل إشارات مهمة ومناهج جيدة لمكافحة العنصرية، لكنها تتضمن أيضاً اقتراحات غامضة جداً، رغم أنها تتصدى لمحاربة العنصرية والتطرف اليميني». واعتبرت المنظمة أيضاً أن رصد «السلطات أكثر من مليار يورو حتى عام 2024 لتطبيق حزمة الإجراءات قد لا يكفي لتأمين فعالية تنفيذها على أرض الواقع». وتضع الحزمة وزارات عدة بالتعاون مع ممثلين عن المجتمع المدني، وشملت مخططات لتعزيز أعمال الوقاية المكثفة، وصلاحيات السلطات الأمنية الممنوحة للأجهزة، وتطبيق قوانين جنائية أكثر صرامة، وتقديم مساعدة أفضل للمتضررين، وتبادل أوثق للمعلومات عن الوقائع والانتهاكات مع المجتمع المدني، من أجل وضع استراتيجيات أفضل وأكثر فعالية للتصدي للمخالفات.

### مسح علمي شفاف

في السياق، ترى الخبيرة في مناهضة العنصرية بمنظمة العفو الدولية في ألمانيا ماريا شارلاو، أن «المسؤولين يجب أن يبدأوا أولاً بالسلطات الأمنية». وتوضح أنّ «من الصواب النظر إلى المجتمع كله، خصوصاً أن الحكومة الاتحادية تجد صعوبة في الاعتراف بالعنصرية، ليس فقط كسلوك فردي، لكن كمشكلة هيكلية موجودة خصوصاً لدى أجهزة الأمن». وتعتبر أن «التخطيط المعدّ له للمتضررين من العنف العنصري وتأمين حماية للضحايا والمزيد من الدعم لمنظمات المجتمع المدني التي تكافح العنصرية يعطي بعض الأمل، لكن حزمة الإجراءات لا تمثل أيضاً أي تقدم في التعامل مع العناصر الهيكلية، وتلك المتمثلة أيضاً بالميول المتطرفة في صفوف الشرطة». تضيف: «تدعو منظمة العفو إلى مناهضة إلزامية إخضاع جميع الأجهزة الأمنية لدورات تدريب حول العنصرية. زيادة التوعية ضد العنصرية في الخدمة العامة وضمن مجموعة من التدابير نهج جيد، لكن في حالات عدم وجود أهداف محددة تكمن المخاطر في عدم تحقيق أي شيء». ومن وجهة نظر المنظمة، وفق ما ذكرت على موقعها، هناك حاجة ماسة إلى إجراء مسح علمي شفاف ومستقل لمدى انتشار المواقف والسلوكيات العنصرية واليمينية المتطرفة، وبالأخص في صفوف الشرطة.

انشئت مكاتب حكومية تحمل اسم مكاتب تكافؤ الفرص لمناهضة التمييز

المشكلة الهيكلية لا تعني أنّ الشرطة تتعمد التصرف بطريقة تمييزية

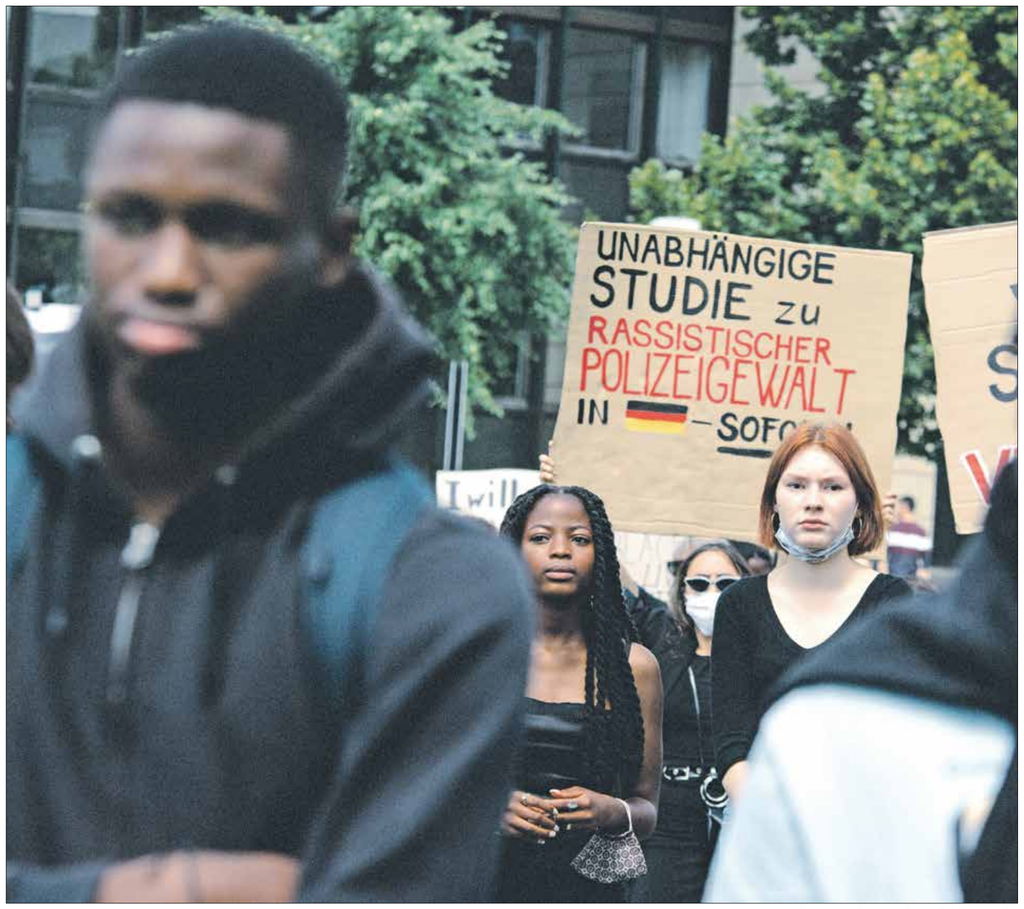

بيض وسود ضد العنصرية في دوسلدورف (إينغ تانغ/ Getty)

## مليار يورو

المبلغ الذي رصدته برلين لتنفيذ حزمة إجراءات تمتد حتى عام 2024، خاصة بمكافحة العنصرية.

# سوريون محرومون زيارة الطبيب

وسط تدهور الأوضاع المعيشية في البلاد، يشكو سوريون من عدم قدرتهم على تحمّل النفقات الخاصة بمراجعة طبيب، وتصدر مطالبات بتحديد تعرفة جديدة تناسب الطبيب كما المريض

**ريان محمد**

تحوّلت زيارة الطبيب إلى ترف بالنسبة إلى سوريين كثيرين يقيمون في مناطق سيطرة النظام السوري، بعدما تضاعف بدل معاينة الأطباء تبعاً لمزاجية كلّ واحد منهم، بعيداً عن التعرفة الرسمية. ويأتي ذلك في ظل تردي الواقع الصحي والخدمي الذي يعيشه السوريون بمعظمهم، في حين تبحث وزارة الصحة ونقابة الأطباء في تحديد تعرفة جديدة.

فاطمة أحمد (37 عاماً) ربّة منزل مقيمة في دمشق، تقول لـ«العربي الجديد» إنّ «الواحد منّا لا يزور الطبيب إلا في الحالات الحرجة، كائناً المثل القائل إنّ آخر العلاجات الكيّ صار ينطبق على فكرة زيارة الطبيب، وذلك بسبب ارتفاع تكلفة المعاينة وغلاء الأدوية». تضيف أنّ «المريض صار يبدأ علاجه بما يُنصح به من أعشاب وغيرها بحسب الطب العربي، مراهناً على الوقت في الشفاء. وفي حال لم يتحسّن، قد يقصد الصيدلية ويشرح ما يشعر به للصيدلاني. فهذا الأخير صار يلعب دور الطبيب ويصف الدواء لمن يحتاج إليه. وفي حال لم يتحسّن هذا المريض، فإنّه يلجأ في آخر المطاف إلى طبيب». وتشير فاطمة إلى «عدم توفّر تعرفة محددة بدل معاينة الطبيب الاختصاصي. فكل واحد يتقاضى بدلاً بحسب هواه. وثمة من يحددها بحسب تقديره لحالة المريض المادية، فيتقاضى مثلاً ثمانية آلاف ليرة سورية من مريض ومن آخر 10 آلاف ليرة ومن ثالث 15 ألف ليرة، علماً أنّ تعرفة بعض الأطباء في دمشق وصلت إلى أرقام خيالية بالنسبة إلى السوريين» (الدولار رسمياً = 704 ليرات سورية، وفي السوق السوداء 3335 ليرة).

بدوره يؤكّد أبو عبد الله تقي الدين (64 عاماً) وهو متقاعد مقيم في دمشق، أنّ «المواطن السوري غير قادر على تحمّل تكلفة الطبابة». يضيف: «عندما كنت لا أزال في وظيفتي، كان التأمين يغطّي جزءاً كبيراً من تكاليف الطبابة، وكنت بالتالي أدفع فقط نحو 10 في المائة من تعرفة المعاينة وثمن الدواء. لكنّني اليوم صرت بلا تأمين بعدما تقاعدت. ففي سورية، كل شيء بالمقلوب... عندما يصير الإنسان في حاجة أكبر إلى الرعاية الصحية يُرفع عنه التأمين».

ويتابع أبو عبد الله أنّ «معاشي التقاعدي هو نحو 65 ألف ليرة، وأنا أحتاج إلى زيارة الطبيب بشكل دوري بسبب معاناتي من مشكلات في القلب وارتفاع ضغط الدم والسكري. لكنّ كلّ زيارة تكلّفني مبلغاً كبيراً بالإضافة إلى ثمن الدواء، الأمر الذي يجبرني على تسجيل اسمي لدى جمعيات خيرية للحصول على بعض الأدوية أو الدعم المادي». ويأسف أبو عبد الله قائلاً: «بعدما أمضيت عمري في الوظيفة العامة، أقف اليوم على أبواب الجمعيات الخيرية. قد أكون أكثر حظاً من آخرين كثيرين يبحثون عن مساعدة ولا يجدونها بسهولة بسبب الضغط على تلك الجمعيات، خصوصاً عندما يتعلق الأمر بإجراء جراحي».

في سياق متصل، يقول طبيب اختصاصي مقيم في دمشق، فضّل عدم الكشف عن هويّته، لـ«العربي الجديد»، إنّه «من غير الممكن مقارنة أيّ شيء بدخل السوريين بمعظمهم، فهو لم يعد يكفي لتأمين الحدّ الأدنى من الطعام. والطبيب من جهته في حاجة كذلك إلى دخل يكفيه لتأمين متطلبات عائلته على أقلّ تقدير، ووقود سيارته في حال استجدت حالة طارئة، وتكاليف الطاقة البديلة مثلاً وغيرها من الاحتياجات». يضيف الطبيب نفسه أنّ «المشكلة ليست في تعرفة الطبيب، التي هي في الواقع أقلّ بكثير ممّا كان يتقاضاه قبل عام 2011»، معيداً ذلك إلى ارتفاع سعر صرف الدولار الأميركي في مقابل الليرة السورية. ويشرح أنّ «تكاليف المعيشة وكلّ الأسعار مرتبطة بالدولار»، مشدّداً على «وجوب عدم ملاحقة الأطباء وتصويرهم كجلادين ومصاصي دماء الفقراء، فالحلّ يكمن في رفع رواتب الناس لتتناسب مع الأسعار».

ويلفت الطبيب إلى أنّ «الأطباء اليوم يهجرون البلد من جرّاء عدم قدرتهم على تأمين متطلبات المعيشة مثلهم مثل السوريين بمعظمهم»، موضحاً أنّ «ثمّة أطباء يسافرون يومياً إلى الصومال أو ليبيا، حيث يتقاضون رواتب تتراوح ما بين 2000 و4000 دولار، في حين أنّهم لا يتقاضون في المستشفيات الحكومية ما كفيهم لتأمين قوتهم اليومي».

تجدر الإشارة إلى أنّ وزير الصحة في حكومة النظام السوري، حسن الغباش، صرّح قبل أيام بأنّ اجتماعات عُقدت مع نقابة الأطباء بهدف تحديد تعرفة الكشف الطبي بما يرضي الطبيب ويناسب المواطن بقدر الإمكان. أمّا نقيب الأطباء في سورية، كمال عامر، فكان قد تحدّث في بداية العام الجاري عن تشكيل لجنة لبحث تحديد تعرفة جديدة لمعاينة الطبيب، لافتاً إلى أنّ التعرفة الأخيرة حُدّدت في عام 2004.

الطبيب كما سواه من المواطنين في حاجة إلى دخل يكفيه (وائل بشارة/ فرانس برس)

أطباء كثر يهاجرون لعدم قدرتهم على تأمين معيشتهم (وائل بشارة/ فرانس برس)

# «عَ فنجان قهوة» لتخفيف الضغوط عن نساء مخيمات لبنان

ضغوط نفسية كثيرة تعيشها النساء في المخيمات الفلسطينية في ظل أزمات لبنان. واقعٌ ولّد مشروع «عَ فنجان قهوة» الذي هدف إلى جمع نساء لمناقشة قضاياهن وحثهن على التعبير عن آرائهن لتخفيف الضغوط

في إحدى الجلسات الصباحية (العربي الجديد)

بيروت ـ **انتصار الدنان**

يعيش اللبنانيون والفلسطينيون والسوريون يوميات صعبة في ظل الأزمة الاقتصادية وارتفاع سعر صرف الدولار، وما لحق ذلك من أزمات أخرى تزيد الضغوط النفسية على الجميع، وخصوصاً انقطاع المواد الأساسية من وقود ومازوت وغاز وكهرباء. من هنا، يهدف مشروع «عَ فنجان قهوة» بالشراكة مع مؤسسة «أبعاد» (مركز الموارد للمساواة بين الجنسين)، وبتمويل من وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين (أونروا)، إلى تخفيف الضغط النفسي عن نساء مخيمات اللجوء. تقول مديرة البرامج في مركز البرامج النسائية في لبنان مريم الشعار، المقيمة في مخيم برج البراجنة للاجئين (على مقربة من مطار بيروت الدولي جنوبي بيروت)، والتي تتحدر من مدينة عكا في فلسطين: «ندرك حجم الضغوط النفسية التي تعيشها النساء في المخيمات الفلسطينية من جراء تدهور الوضع الاقتصادي. ولأن الكثيرات منهن ما زلن يحرصن على الصبحية والاجتماع بعضهن مع بعض لشرب القهوة وتبادل الأحاديث، ولدت فكرة المشروع، ورغبنا في تحويل هذه الجلسة أو الصبحية إلى مشروع يهدف إلى جمع النساء، واختيار موضوع معين لمناقشته، وتشجيعهن على التعبير عن آرائهن والأمهن بهدف التخفيف من الضغط النفسي الذي يعشنه».

تضيف الشعار: «تواصلتْ مع أونروا، وطُلب مني إعداد دراسة حول المشروع، وكان التركيز على تحويل جلسات النساء الصباحية إلى جلسات نقاش حول قضايا عدة، تشمل كيفية التعامل مع المراهقين، والتعليم، والصحة، والاقتصاد، على أن نستضيف متخصص في القضية التي سنتناقش للحديث عن الموضوع، مع إتاحة طرح الأسئلة والنقاش وتبادل الآراء».

وتشير الشعار إلى التركيز على المواضيع التي تتعلق بالحياة اليومية. وينفذ المشروع في ثمانية مخيمات، وتنظم جلستين أسبوعياً، تضم كل جلسة عشر نساء يفترض أن يشاركن في ثماني جلسات، قبل أن يبدأ العمل مع مجموعة جديدة. وفي المحصلة، يستهدف المشروع خمسين امرأة في كل مخيم، ما مجموعه 400 امرأة في المخيمات كلها. تتابع: «استطعنا في البداية التواصل مع النساء بسبب علاقاتنا معهن. وما إن أعلنّا عن المشروع، حتى بادرت كثيرات إلى التسجيل. ولدينا أسماء على لائحة الانتظار». وتشير إلى تدريب عدد من الشابات في المراكز كافة ليكنّ مشرفات على الجلسات.

ترى الشعار أن «المشروع هو مساحة للتخفيف عن المرأة؛ إذ إن انتشار وباء كورونا والأزمة الاقتصادية الحاصلة أثّرا على النساء، ما سبب لهن أزمات نفسية. فالمرأة هي التي تتحمل العبء الأكبر من الضغط النفسي. بعد مدة من بدء الجلسات، لمسنا تغييراً إيجابياً لدى النساء المشاركات فيها». إلى ذلك، تقول أم رياض، التي تتحدّر من قرية غوير أبو شوشة الفلسطينية (تبعد 8 كم إلى الشمال من مدينة طبريا)، وتقيم في مخيم عين الحلوة للاجئين في مدينة صيدا (جنوب لبنان): «أنا أم لأربعة أولاد، وقد توقف زوجي عن العمل بسبب ارتفاع سعر صرف الدولار. نعيش اليوم ظرفاً اقتصادياً صعباً، يضاف إليه انقطاع التيار الكهربائي والغاز وارتفاع أسعار السلع كافة. نعيش في قلق مما قد يحصل بين ساعة وأخرى، وقد وجدت في هذه الجلسة الصباحية التي أجتمع فيها مع بعض النساء متنفساً لي، إذ نتحدث في مواضيع معينة، وأفرغ ما في قلبي في كل جلسة بوجود متخصصين يرشدوننا إلى التخلص مما نحن فيه. أشعر بشيء ما تغير في داخلي، ما يعطيني الأمل فأتفاءل بغد ربما يكون أفضل». حيّ تكون هناك جلسة، تستيقظ باكراً، تنظف بيتها، تعد وجبة الغداء، وتترك خلفها كل مرارة العيش. تقول إن هذه الجلسة أهم من كل شيء بالنسبة لها «خلالها أستطيع الترويح عن نفسي، وقد تعلمت أموراً كثيرة كنت أجهلها».

تتابع أم رياض: «أجلس مع النساء وأنسى كل الوجع، وأعود إلى البيت متفائلة. إن لم أشارك في هذه الجلسات، فسأبقى في البيت أفكر بوجبة الطعام التي سأعدها لأولادي، وإن كان بإمكاني شراء مستلزماتها أم لا». أما أم هادي، والتي تتحدر بدورها من قرية غوير أبو شوشة الفلسطينية وتقيم في مخيم عين الحلوة، فتقول: «زوجي عاطل عن العمل في الوقت الحالي. سابقاً، كان يعمل دهاناً، لكنه توقف عن العمل بعدما تعرض لمشاكل في القلب، وصرنا نعتمد على مساعدات أونروا للعيش. وعلى الرغم من مرضه، فهو مستعد للعمل في حال وجد أية فرصة، لأن الوضع الاقتصادي صعب جداً». تتابع: «منذ الإعلان عن المشروع، أحببت الفكرة، وصرت أحضر الجلسة الصباحية التي تساعدني على نسيان مشاكلي بعض الشيء، ولو لوقت محدد». وتشير إلى أن ابنها الذي يبلغ من العمر 21 عاماً خضع لعملية قلب مفتوح أدت إلى انتكاسة صحية، ليتبين بعد نقله إلى المستشفى أنه يعاني من ضعف في عضلة القلب. «واليوم، لا نجد الدواء الذي يحتاجه في ظل أزمة الدواء، وقد مرّت خمسة أشهر على إجرائه العملية».

انتشار وباء كورونا والأزمة الاقتصادية الحاصلة أثرا على النساء

يهدف المشروع إلى تخفيف الضغط النفسي عن نساء المخيمات